



قرار رئيس دائرة الشؤون البلدية
رقم (١٩) لسنة ٢٠١٤



بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٢
(استخدام الأطباقي اللاقطة)

رئيس دائرة الشؤون البلدية

- بعد الاطلاع على القانون رقم (١) لسنة ١٩٧٤ ب إعادة تنظيم الجهاز الحكومي في إمارة أبوظبي والقوانين المعدلة له.
- وعلى القانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٧ في شأن إنشاء دائرة الشؤون البلدية.
- وعلى القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٢ بشأن الحفاظ على المظهر العام والصحة والسكنية العامة في إمارة أبوظبي.
- وبناء على ما عرض على المجلس التنفيذي، وموافقة المجلس عليه.

تقرر الآتي:

مادة (١)

في تطبيق أحكام هذا القرار، تكون الكلمات والعبارات التالية المعاني الموضحة قرينة كل منها، ما لم يدل السياق على خلاف ذلك:

الإمارة	:	إمارة أبوظبي.
الدائرة	:	دائرة الشؤون البلدية.
البلدية المعنية	:	بلدية مدينة أبوظبي أو بلدية مدينة العين أو بلدية المنطقة الغربية أو أية بلدية قد تنشأ مستقبلاً في الإمارة.
الجهات المعنية	:	السلطات الاتحادية والمحلية ذات الصلة.
القانون	:	القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٢ بشأن الحفاظ على المظهر العام والصحة والسكنية العامة في إمارة أبوظبي.
المبني	:	كافحة المنشآت والإنشاءات وملحقاتها بأنواعها المشمولة بأحكام هذا القرار.
الطبق اللاقط	:	جهاز هوائي مصمم لاستقبال البث الفضائي الخاص بالأجهزة التلفزيونية أو غيرها.



لجنة التظلمات : اللجنة المشكلة في كل بلدية معنية بقرار من رئيس الدائرة، وتحتخص بالنظر والبت في التظلمات المتعلقة بالقانون.

مادة (2)

- يلتزم المالك بتركيب الأطباق اللاقطة على نفقته الخاصة.

- يحظر تركيب الأطباق اللاقطة إلا فوق أسطح المباني والحدائق الداخلية للمبني مع مراعاة الشروط التالية:

1. لا يزيد عدد الأطباق اللاقطة على سطح المبني على (4).

2. أن يكون التركيب فوق سطح المبني وبعيداً عن الجوانب والأطراف الخارجية ويكون أقرب إلى منطقة منتصف سطح المبني، و بشكل لا يتعارض مع استغلال الخدمات المشتركة لمرافق أسطح المباني وعلى نحو يتفق وقواعد وشروط الأمن والسلامة العامة.

- يحظر تركيب الأطباق اللاقطة في الأماكن الآتية:

1. فوق خزانات المياه وغرف التدفئة أو التكييف.

2. جوانب سطح المبني أو الشرفات من كافة الجهات.

3. فوق غرف المصاعد أو الدرج.

4. أسوار السطح أو مناشر الغسيل.

5. فوق أنابيب المياه والصرف الصحي وأعمدة الخدمات العامة كالكهرباء والمياه.

- إذا تم تركيب الأطباق اللاقطة في الحدائق الداخلية للمبني، يشترط أن تكون محاطة بسور خارجي وأن يتم تركيبها على مسافة تبعد عن سور الحديقة بما لا يقل عن (2.00 متر) ولا يتجاوز ارتفاعها ارتفاع سور الحديقة الداخلية.

مادة (3)

- مع مراعاة أحكام المادة (2) من هذا القرار، يجب أن يكون تركيب وثبت مكونات الأطباق اللاقطة وملحقاتها طبقاً للشروط الفنية الآتية:

1. أن يتم التثبيت في الهيكل الإنساني لسطح المبني بحيث تقاوم تأثير الرياح طبقاً لقواعد البناء المعتمدة.

2. أن تكون الأجزاء المعدنية غير قابلة للصدأ والتآكل ومطلية بألوان مناسبة غير لامعة ولا تعكس أشعة الشمس.

3. أن تكون جميع الأجزاء المعدنية الداخلية في تركيب الأطباق اللاقطة بما فيها الحوامل والمحولات والكوابل والتوصلات الكهربائية موصولة بالأرض طبقاً للمواصفات الفنية الكهربائية.

1. أن تتوفر شروط الأمن والسلامة العامة في جميع الأعمال والأدوات والأجهزة الكهربائية والإلكترونية الالزمة لتركيب وثبت الأطباق اللاقطة ويشمل ذلك الالتزام بإجراء الصيانة الدورية.



2. لا تكون أسلاك وتوصيلات الأطباق اللاقطة متبدلة عن أسطح المبني إلى جوانب المبني أو من خلال النوافذ .
- فيما يتعلق بتركيب الأطباق اللاقطة في الحدائق الداخلية للمبني يشترط استيفاء ما يناسبها من البنود أعلاه.

مادة (4)

مع عدم الأخلاص بأحقية مأمور الضبط القضائي في تحرير محضر ضبط فوري وفق طبيعة المخالفة، يقوم بضبط المخالفة وفق الإجراءات الآتية :

1. تحرير المحاضر الازمة لها وعرض التصالح على المخالف في ضوء أحكام القانون وهذا القرار.
2. إعلان المخالف بالمخالفة على عنوانه المصرح به بكافة الطرق المقررة قانوناً وذلك خلال سبعة أيام من تاريخ صدور القرار من البلدية المعنية.

مادة (5)

1. يحق للمخالف التظلم من قرار البلدية المعنية في المخالفة المنسوبة إليه إلى لجنة التظلمات متى اقتضت طبيعة المخالفة ذلك، خلال أسبوعين من تاريخ إعلانه بمضمون القرار، وذلك بطلب إلى المدير العام.
2. يبين المتظلم في طلبه الأسباب المبررة للتظلمه ويرفق به المستندات المؤيدة لذلك.
3. يجب على لجنة التظلمات دراسة التظلم والبت فيه بالرفض أو القبول خلال مدة ثلاثين يوماً من تاريخ استلامه وذلك بقرار مسبق.

مادة (6)

تقوم البلدية المعنية بالإجراءات الآتية:

1. الاستعانة بالجهات المعنية من خلال مأمور الضبط القضائي بإزالة المخالفه وذلك بعد انتهاء المدة المحددة في المادة (4)، وذلك على نفقة المخالف.
2. إعداد حساب بالنفقات مشفوعاً بموعد الوفاء وإبلاغ المخالف بذلك، في حال تمت الإزالة من قبل البلدية المعنية، ويعتبر ذلك دينا ثابتاً في ذمة المخالف يجوز اقتضائه بكافة الطرق المقررة قانوناً.



(7) مادة

- يعاقب كل من يخالف أحكام المادتين رقمي (2)، (3) من هذا القرار بغرامة قدرها (2000) درهم.
- في جميع الأحوال يتلزم المخالف بإزالة أسباب المخالففة.
- تضاعف الغرامة في حالة العود.

(8) مادة

على كافة الأشخاص الخاضعين لأحكام هذا القرار توفيق أوضاعهم خلال مدة ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار.

(9) مادة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويحمل به من اليوم التالي لنشره.

سعيد عيد العفلي
رئيس دائرة الشؤون البلدية



صدر في أبوظبي

بتاريخ: 23 / 1 / 1435
الموافق: 22 / فبراير / 2014

عاجل جداً		الجهة	
للعلم	للراية	للإحراة	للقيادة
		✓	قطاع خدمات البلدية
			قطاع خدمات الدعم والمساندة
			قطاع البنية التحتية وأصول البلدية
		✓	قطاع تنظيم حد المسden
			قطاع التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأداء
			مكتب التسويق والإتصال المؤسسي
			مكتب الإستثمار
			مكتب مراجعة تقييم التدريب
			مكتب التدقيق الداخلي
		✓	المستشار القانوني